قضايا سياسية

اسم المقال: المتغيرات الاقليمية والدولية واثرها في ازمة العلاقات القطرية – السعودية (2017 – 2021)
اسم الكاتب: أ.د. عامر هاشم عواد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1560
تاريخ الاسترداد: 2026/04/11 12:14 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المتغيرات الاقليمية والدولية واثرها في ازمة العلاقات القطرية- السعودية (2017-2021)

Regional and international variables and their impact on the Qatari-Saudi relations crisis

ا. دعامر هاشم عواد*

الملخص

يتناول البحث موضوع الازمة التي انتابت العلاقات القطرية السعودية وتاثيرات المتغيرين الاقليمي والدولي عليها، ويرى البحث ان للازمة اسبابا متعددة ابرزها اختلاف التوجهات السياسية بين قيادتي البلدين بين دولة قطر الطامحة للعب دور اقليمي خارج العباءة السعودية، وبين رؤية السعودية التي تجد في نفسها تاريخيا الاخ الاكبر لدول المنظومة الخليجية والت تعودت تاريخيا على ان تمثل سياساتها خارطة الطريق لدول المجلس ككل. ان البحث ينطلق اولا من التراكم التاريخي للعلاقات القطرية السعودية، ثم يتناول ابرز اسباب الازمة ، ليعرج بعدها على دراسة المتغيرات الاقليمية وكذلك المتغيرات الدولية الفاعلة والمؤثرة في الازمة، انطلاقا من ادراكنا ان تلك المتغيرات لعبت دورا رئيسا في تصعيد حدة الازمة حتى وصلت الى قطع العلاقات الدبلوماسية والمستوى المرتفع من الخلاف.

ولغرض معالجة البحث فقد تم توزيع الهيكلية على مبحثين، تناول المبحث الاول تاريخ العلاقات السعودية القطرية ودور المتغير الداخلي في الازمة. فيما تناول المبحث الثاني دور المتغيرات الدولية والاقليمية. وقد خرج البحث بنتيجة ان المتغير الدولي اصبح اكثر تاثيرا في الازمة وانه متي ماارادت الولايات المتحدة لها ان تنتهي فانها ستعمد للضغط على الطرفين للعمل على انهائها، وهذا لا يعني ان مسببات الازمة كلها خارجية، بقدر ما اصبح للمتغير الخارجي دورا مهما في توجيهها بما يتناسب وطبيعة التطورات الاقليمية والدولية الحاصلة.

الكلمات المفتاحية: العلاقات القطرية السعودية، المتغيرات الاقليمية، المتغيرات الدولية، الازمة الخليجية

* مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

ABSTRACT

The Research deals with the issue of the crisis that afflicted the Qatari-Saudi relations and the effects of the regional and international variables on it. The research believes that the crisis has multiple causes, the most prominent of which is the difference in political orientations between the leaderships of the two countries between the State of Qatar, which aspires to play a regional role outside the Saudi mantle, and between the vision of Saudi Arabia, which historically finds itself the elder brother of countries The Gulf system, which has historically been accustomed to represent its policies, the road map for the GCC states as a whole .The research starts first from the historical accumulation of Qatari-Saudi relations, then deals with the most prominent causes of the crisis, then turns to the study of regional variables as well as international variables active and influencing the crisis, based on our awareness that these variables played a major role in escalating the severity of the crisis until it reached the severance of diplomatic relations And the high level of disagreement.

For the purpose of dealing with the research, the structure was distributed among two topics. The first topic dealt with the history of Saudi-Qatari relations and the role of the internal variable in the crisis. While the second topic deals with the role of international and regional variables. The research came out with the result that the international variable has become more influential in the crisis, and that whenever the United States wants it to end, it will pressure the two parties to work to end it, and this does not mean that the causes of the crisis are all external, inasmuch as the external variable has an important role in directing it in a manner commensurate with its nature Regional and international developments taking place.

المقدمة

افرزت القمة الخليجية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الحادية والاربعين التي اقيمت في بمدينة العلا شمال غرب المملكة العربية السعودية تقاربا سعوديا قطريا تكشف بعد الاستقبال الكبير لامير قطر الشيخ محمد بن تميم آل ثاني من قبل ولي العهد السعودي الامير محمد بن سلمان والجولة الثنائية في المدينة، في دلالة قد تكون ايجابية لانتهاء مرحلة الخلاف والتقاطع التي استمرت اكثر من ثلاث سنوات ونصف. ففي يوم 5 حزيران 2017 قررت كل من: السعودية، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، مصر، وتبعتها حكومة اليمن، وجزر المالديف، جزر القمر، قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر. وفي يوم 6 حزيران 2017، أعلن الأردن عن تخفيض التمثيل الدبلوماسي مع قطر، وإلغاء تصريح مكتب قناة الجزيرة في الأردن. كما أعلنت سلطات موريتانيا عن قطع علاقاتها الدبلوماسية رسميا مع دولة قطر. وفي 7 حزيران أعلنت جيبوتي عن تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع قطر. وقالت السعودية حول ذلك أن قطر نقضت " البيان الصادر عن القمة العربية الإسلامية الأميركية بالرياض المنعقدة بتاريخ 21-5-2017 لمكافحة الإرهاب الذي اعتبر إيران الدولة الراعية للإرهاب في المنطقة إلى جانب إيواء قطر للمتطرفين والمطلوبين أمنيا على ساحتها وتدخلها في الشؤون الداخلية لدولة الإمارات وغيرها من الدول واستمرار دعمها للتنظيمات الإرهابية، مما سيدفع بالمنطقة إلى مرحلة جديدة لا يمكن التنبؤ بعواقبها وتبعاتها" . كما اتهمتها البحرين ب " المضي في زعزعة الأمن والاستقرار في مملكة البحرين والتدخل في شؤونها والاستمرار في التصعيد والتحريض الإعلامي، ودعم الأنشطة الإرهابية المسلحة وتمويل الجماعات المرتبطة بإيران للقيام بالتخريب ونشر الفوضى، في انتهاك صارخ لكل الاتفاقيات والمواثيق ومبادئ القانون الدولي، من دون أدنى مراعاة لقيم أو قانون أو أخلاق أو اعتبار لمبادئ حسن الجوار أو التزام بثوابت العلاقات الخليجية والتنكر لجميع التعهدات السابقة". وتشابهت ادعاءات المارات مع ادعاءات كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين. بينما ردت دولة قطر بالقول " إن اختلاق أسباب لاتخاذ إجراءات ضد دولة شقيقة في مجلس التعاون لهو دليل ساطع على عدم وجود مبررات شرعية لهذه الإجراءات التي اتخذت بالتنسيق مع مصر والهدف منها واضح، وهو فرض الوصاية على الدولة وهذا بحد ذاته انتهاك لسيادتها كدولة وهو أمر مرفوض قطعيا".

الواقع ان الخلاف اعمق واكبر من ذلك، فهو خلاف يتفاعل فيه الجغرافيا مع التاريخ مع العوامل الاجتماعية، مع النظرة من الاخ الكبير للاخوة الصغار كما تسميهم السعودية من حيث السياسات التي

يجب ان تكون موحدة. ولذلك عندما خرجت السياسة القطرية عن نطاق الطاعة للسياسة السعودية ظهرت الخلافات من جديد، وهو خروج قال عنه مدير مركز كارنيغي للشرق الاوسط بول سالم ان قطر لعبت دوراً في السياسة الخارجية يفوق حجمها المتواضع. فخلال السنوات الماضية قادت جهود الوساطة من الصحراء الغربية إلى اليمن، ومنذ اندلاع الانتفاضات العربية استخدمت وسائل إعلامها ونفوذها المالي والسياسي لدعم حركات الاحتجاج في العديد من الدول العربية. وقد وضع الشيخ حمد بن خليفة قطر على الخريطة الإقليمية كلاعب يتنافس مع قوى إقليمية أكبر منها بكثير.

بيد ان العوامل الداخلية المسببة للخلافات، تفاعلت معها متغيرات اكبر وهي متغيرات اقليمية ودولية يقف في مقدمتها المتغير الامريكي الذي يلعب الدور الاكبر في أي تعاون او خلاف بين الاخوة في الخليج او على الاقل الحفاظ على التوازن بين مصالح الجميع.

وعليه فان البحث سيركز على الازمة القطرية السعودية ودور المتغيرات الاقليمية والدولية عليها.

أهمية البحث:

يستمد البحث اهميته من تاثير الازمة القطرية السعودية على الية عمل المنظومة الخليجية بشكل كامل وتاثيرات ذلك على تطور المواقف الخليجية من القضايا على المستوى الخليجي او القضايا على المستوى الاقليمي ، وقد لاحظنا مآلات الاحداث كيف توجهت وكيف ادت الازمة لعداء دبلوماسي واضح اثر سلبا على العمل الخليجي المشترك وكذلك العمل العربي. وبالطبع فان هذا الموضوع لا يبتعد عن العراق بحكم القرب الجغرافي والارتباطات العربية المشتركة.

اشكالية البحث:

يعالج البحث اشكالية فحواها ان المتغيرات الاقليمية والدولية لعبت دورا كبيرا في التاثير على سير السياسات البينية بين دول المنظومة الخليجية، وان هذه المتغيرات ادت وتؤدي في احيان كثيرة ادوارا سلبية تخدم مصالحها فقط.

فرضية البحث:

يحاول البحث اثبات فرضية قوامها ان استمرار التاثير السلبي للمتغيرات الاقليمية والدولية على القضايا الخليجية دعم الاتجاه نحو استمرارها بدل حلها.

مناهج البحث:

سيعمد البحث الى توظيف المنهجين التحليلي والاستشرافي، كما انه سيعمد الى توظيف المنهج التاريخي عبر الربط بين الاحداث في الماضي واثارها على الحاضر.

اولا : تاريخ العلاقات السعودية القطرية ودور المتغير الداخلي في الازمة.

لا يمكن لاي دراسة علمية عن العلاقات القطرية السعودية ان تتسم بالموضوعية دون تناولها الجانب التاريخي لتلك العلاقة، وحجم الترابط العقائدي والسياسي بين كلا الدولتين، الامر الذي حكم مجرى العلاقات الى مدة طويلة. سيتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب تناقش تاريخ العلاقات وبحث قطر عن دور اقليمي اكبر ومستقل عن السعودية وكذلك مناقشة اسباب الازمة.

المطلب الاول: تاريخ العلاقات السعودية القطرية.

لا يمكن الحديث عن أي علاقة دون تناول جوانبها التاريخية، فالتاريخ يبقى اساس احداث الحاضر، والتراكمات التاريخية تبقى تؤثرا سلبا / ايجابا في رسم ملامح أي علاقة. ولذلك فان العلاقات السعودية القطرية والعلاقات الخليجية القطرية تبقى تتاثر بالماضي والمتراكم احداثا تاريخية. وتبعا لذلك فان استعراض التاريخ مثلا ياخذنا لقدم الخلاف بين حاكمي قطر والبحرين من جهة. كما ياخذنا الى عمق العلاقة بين حاكمي السعودية وقطر من جهة اخرى. لكن في السياسة لا يمكن للعلاقات ان تبقى على الدوام علاقات تعاونية، طالما انها تتاثر بمتغيرات اقليمية ودولية. ومن هنا يمكننا رصد ذلك في العلاقات الخليجية القطرية.

حكم قطر عائلة ال ثاني، لكنه كان حكما ضعيفا، وكانت هناك صراعات بينهم وبين ال خليفة الذين سكنوا منطقة الزبارة التابعة لقطر ثم مالبثوا ان هاجموا جزيرة البحرين ليستولوا عليها بمساعدة الشيخ ناصر آل مذكور حاكم بوشهر عام 1782 [1]. ومع صعود سطوة البريطانيين كقوة مهيمنة في الخليج قامت المملكة المتحدة عبر «شركة الهند الشرقية » بعقد سلسلة من الاتفاقيات مع أمراء الخليج فيما عرف باتفاقية «الساحل المتصالح » لعام 1820 ، فرضت عبرها بريطانيا سلطتها في الخليج واعترفت بسلطة بعض الشيوخ والأمراء مقابل قيامهم بالتوقف عن القرصنة، وحماية طرق التجارة الحيوية التي كانت تربط مستعمرتها في الهند بالعراق، والتزامهم بمنع تجارة السلاح والعبيد، إذ ضمت هذه الاتفاقية البحرين تحت سلطة أسرة آل خليفة معترفة بسيادتهم على قطر. ولكن مع تحول قطر إلى موقع خارج عن القانون، تزدهر فيها القرصنة وبيع السلاح والعبيد، وعدم تمكن أسرة خليفة من ضبط الأوضاع فيها،

[1] – عبد الامير عبدالله، الصراع السعودي– القطري: الاسباب والنتائج المحتملة، مركز البيان للدراسات، بغداد، 2017 ، ص 8. نقله عن: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/qa.html

ووجود قبائل متصارعة فيها دون وجود سلطة واضحة فيها، قام البريطانيون عام 1867 وعبر الكولونيل بيلي (Pelly) بتنصيب محمد آل ثاني بشكل مباشر حاكماً لقطر دون أن توقع معه اتفاقية حماية، وقد تحقق عبر هذه الاتفاقية انفصال فعلي لشبه الجزيرة القطرية عن سلطة آل خليفة. ولكن وضع قطر تحت سلطة أسرة آل ثاني من قبل البريطانيين لم يحقق السلم والاستقرار لهذه المنطقة المضطربة. فقد بقيت منطقة الزبارة وغيرها من مناطق متمردة على سلطة آل ثاني، وبقيت قطر موقعاً لعدم الاستقرار والحروب والغارات التي تشنها العشائر المتقاتلة بين جهتي البحر والبر.

نشأت العلاقات السعودية – القطرية منذ البداية نشأة طيبة حيث تأثر القطريون بالدعوة السلفية (الوهابية)، وتغلغلت فيما بينهم بحيث تعززت العلاقات القطرية – السعودية ، في عهد الشيخ عبدالله بن جاسم آل ثاني ونمت في عهد الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني حاكم قطر الذي دعم الحركة الوهابية في نجد ، وكان من أشد المتعصبين لها في المنطقة لورعه وتدينه ، ولذلك وطد علاقاته مع آل سعود ، وعبرت هذه العلاقات عن مصداقيتها عند ما رحل عبد الرحمن بن فيصل آل سعود (والد عبد العزيز آل سعود) مع اسرته من الرياض عام ١٨٩٠ بعد أن دخلها آل الرشيد ، وأقام آل سعود مدة شهرين في ضيافة قطر في عهد الشيخ جاسم آل ثاني الذي رحب بهم وقدم لهم المساعدة والعون طول الفترة اقامتهم[1] .

وفي عام ١٩٠٢ عندما استطاع ابن سعود استعادة الرياض من قبضة آل رشيد ابتهج الشيخ جاسم آل ثاني وابدى سروره العظيم بعودة آل سعود ، وأخذ يرسل الأموال والهدايا في كل عام إلى ابن سعود بهذه المناسبة بل زاد بأن توسط لدى السلطات العثمانية في اسطنبول في 16 تشرين الثاني من العام ذاته وطلب إعتراف الباب العالي بابن سعود رسمياً سيداً على بلاد نجد[2].

وقد شهدت السنة الأخيرة من حكم الشيخ جاسم آل ثاني نوعا من التأزم في علاقاته مع آل سعود ، ذلك أن استيلاء ابن سعود على الأحساء في عام ١٩١٣ واطلالته على الساحل الشرقي في شبه الجزيرة العربية أدى إلى شعور حاكم قطر بالخوف من احتمال مهاجمة ابن سعود ، فكتب في تموز من العام ذاته إلى ابن سعود يحذره من مغبة التقدم تجاه الأراضي القطرية ، الا أنه سرعان ما توفي حاكم قطر بعد

[1] – مفيد الزيدي، عبد العزيز ال سعود وبريطانيا، دراسة في السياسة البريطانية تجاه امارة نجد 1927–1951، دار الطليعة ، بيروت، 2002، ص 22.

[2] – مفيد الزيدي، تاريخ قطر المعاصر، دار المناهج، عمان، 2011، ص65.

ذلك بقليل من الشهر نفسه ، وقد نبهت السلطات البريطانية بلهجة شديدة ابن سعود في ايلول / سبتمبر ١٩١٣ إلى وجوب عدم التدخل في شؤون قطر ومشيخات الخليج العربي [1].

وفي عام 1916 وقعت الحكومة البريطانية اتفاقية مع حاكم قطر الشيخ عبدالله بن جاسم آل ثاني أصبحت قطر بموجبها تحت الحماية البريطانية[2]، أسوة بالكيانات والمشيخات في الخليج العربي ، ومنعت شيخ قطر من الدخول في علاقات مع دول أجنبية ، وتعهدت بريطانيا بحمايته ضد أي عدوان خارجي[3]

وحتى خروج البريطانيين من الخليج في عام 1971 ، كانت إمارات الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية، بما فيها قطر، تعتمد أمنيًا على الحماية البريطانية، وكانت تدفع إيران، ولاحقًا السعودية، في الوقت نفسه، في اتجاه خروج البريطانيين من المنطقة. وما إن خرج البريطانيون حتى سارعت إيران في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971 إلى ضم جزر الإمارات الثلاث (طنب الصغرى، وطنب الكبرى، وأبو موسى)، وكان لها مطالب في البحرين. أما السعودية، فكان لها مطالب في أراضي عُمان) واحة البريمي (والإمارات)العين، وخور العديد(والكويت)المنطقة المحايدة(وفي قطر أيضًا. وحُلّ النزاع الحدودي بين قطر والسعودية بعد التوصل إلى اتفاقية ترسيم الحدود البرية بينهما في عام 1965. لكن، أُثير هذا الملف من جديد، عندما هاجمت السعودية مركز الخفوس الحدودي مع قطر واحتلته في أيلول/ سبتمبر 1992 . وفي آذار/ مارس 2001 ، توصّل البلدان إلى اتفاقية لترسيم الحدود البرية والبحرية بصفة نهائية، وأُغلق بموجبها ملف خلاف دامَ نحو 35 عامًا[4].

وفي شباط/ فبراير 1996 ، كشفت قطر عن مؤامرة لإسقاط أميرها ونظام حكمه، عبر انقلاب عسكري، شارك فيه ضبّاط قطريون، كان جلّهم يقيم في الرياض وأبوظبي والمنامة. وبحسب شهادات لأبرز الأسماء المشاركة في المخطط، فإن الرياض كانت ستتولى مهمة إدخال كتيبة عسكرية من مدخل أبو سمرة على الحدود القطرية للسيطرة على المنشآت الحيوية واعتقال الشخصيات الرئيسة في الدولة، بينما يقوم المشاركون الموجودون في الداخل بمهمات الاشتباك إذا واجههم أي تهديد. لكن وصول

---

[1] – المصدر نفسه، ص 66

[2] – عبد الله عبد الامير ، مصدر سبق ذكره، ص 10.

نقله عن: Rahman, H. The Emergence of Qatar: The Turbulent Years 1627–1916.

[3] – عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر 1916–1949، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1979، ص 80.

[4] – مروان قبلان،" سياسة قطر الخارجية :النخبة في مواجهة الجغرافيا"، مجلة سياسات عربية، .العدد(28 أيلول /سبتمبر) 2017 ص16

معلومات استخبارية إلى الدوحة بشأن الانقلاب، إضافة إلى الارتباك الذي دبّ بين الانقلابيين، أدّى في نهاية المطاف إلى إفشال العملية واعتقال الضالعين فيها ومطاردتهم. وبعد فشل العملية الانقلابية، قبلت الدوحة وساطة الملك عبد الله بن عبد العزيز بشأن السجناء الذين تم ترحيلهم إلى السعودية[1].

المطلب الثاني: دور المتغير الداخلي: بحث قطر عن دور مستقل.

تعاني قطر من عقدة خوف مزمنة من القضم والابتلاع من قبل جيرانها الخليجيين [2]، فشبه الجزيرة الصغيرة التي تبلغ مساحتها 11.6 ألف كم مربع تقريباً، ويشكل سكانها من مواطنين قطريين حوالي 12 % من العدد الكلي للسكان [3] ، تحدها المملكة العربية السعودية بنحوٍ كامل من جهة حدودها الجنوبية، وتقع مملكة البحرين الى الشمال الغربي منها، فيما تشترك مع إيران والبحرين والإمارات بحدود بحرية؛ ومن هذا المنطلق يمكن فهم السلوك اللامستقر الذي تميزت به قطر خلال العقدين الماضيين. فالتحدي المستمر بالنسبة لقطر هو صغرها واستمرار ووقوعها تحت دائرة الخطر كدولة، وكيان سياسي وأسرة حاكمة. وقد ظلت قطر عبر تأريخها منطقة غير مستقرة، وغير آمنة، وكانت دوماً ساحة للغزوات والحروب العشائرية [4]. تم تعيين الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولياً للعهد ووزيراً للدفاع في قطر عام 1977 ، وقد تم منحه سلطات أوسع في أواخر الثمانينيات، في عام 1995 تولى الشيخ حمد السلطة عبر انقلاب أبيض على أبيه، ليتبنى سياسات أكثر اندفاعاً وطموحاً كانت في مجملها تتحرك باتجاه إخراج قطر من الهيمنة السعودية، واستبق الشيخ حمد الانقلاب بتطوير العلاقات بين قطر وكل من الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران.

عندما أطاح الشيخ حمد والده في انقلاب أبيض في العام 1995 قرّر أنه يتعيّن على قطر رسم مسار جديد لنفسها إن هي أرادت ضمان أمنها وتأمين مستقبل اقتصادي مزدهر ومستدام. وقد أكّد الدخول العراقي للكويت في العام 1990 ضعف وهشاشة دول الخليج الصغيرة، وأقنع الأمير بأن الولايات

[1] – مروان قبلان، قطر والولايات المتحدة: تحولات العلاقة وحدود التوافق، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 40، ايلول ، ص 57.

[2] – David B. Roberts, Understanding Qatar's Foreign Policy Objectives,

Mediteranean Politics, Vol 17, No. 2, July 2012, p 233–239.

[3] – يبلغ عدد سكان قطر 2.6 مليون نسمة تقريباً حسب معطيات عام 2016.

[4]– عبد الامير عبدالله، الصراع السعودي – القطري: الاسباب والنتائج المحتملة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2017، ص 8.

المتحدة هي وحدها القادرة والمستعدة لتوفير الأمن النهائي. وبالتالي ابتعدت قطر عن الاعتماد التقليدي على المملكة العربية السعودية – التي أثبتت عدم جدواها للكويت في العام 1990 – وأقامت علاقات عسكرية مباشرة مع الولايات المتحدة [1].

وبعد دخول العراق للكويت عام 1990 وقعت قطر اتفاقية مع الولايات المتحدة لإنشاء أكبر بين كل من الإمارات والمملكة العربية السعودية وقطر في السابق، وقد تكفلت قطر ببناء القاعدة مالياً، حيث تم صرف مليار دولار أميركي لبناءها [2] .

ويتمثل الأساس الهام الآخر– عدا العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة– للنفوذ القطري الناشئ في الشرق الأوسط في العملية الناجحة لتنويع اقتصادها. وكان العام 1991 هو نقطة الانطلاق بالنسبة للغاز مع بدء المرحلة الأولى من التنقيب في حقل غاز الشمال، الذي يقع في الخليج العربي في المياه الإقليمية لقطر وإيران، ويعتبر أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم. قاومت المملكة العربية السعودية المجاورة المحاولات الأولية لتصدير الغاز عبر خط أنابيب إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان والكويت، وربما كان هذا نعمة مقنّعة لأنه حثّ قطر على الاستثمار في منشآت الغاز الطبيعي المسال وتأمين الأسواق العالمية لصادراتها من الغاز، وهو ما مكّن، بالتالي، صادراتها من الغاز من التحرّر من القيود الإقليمية. وقد وفرت الاتفاقات طويلة الأجل لتوريد الغاز إلى اليابان ودول آسيوية أخرى والارتفاع المطّرد في أسعار النفط والغاز عائدات ضخمة للدولة القطرية، ومكّنت الدوحة من تمويل سياسة خارجية قوية ومستقلة [3].

وفضلا عن العاملين العسكري والاقتصادي، دخل العامل الاعلامي ليشكل مثلث القوة للدور القطري، كان إطلاق قناة الجزيرة الفضائية من بين مشاريع قطر الأكثر تأثيراً في العام 1996. وهي قناة موجهة

---

[1] – بول سالم وويب دي زيو، السياسة الخارجية القطرية: الديناميات المتغيرة لدور استثنائي، مركز كارنيغي، 31 كانون الأول/ديسمبر 2012: https://carnegie-mec.org/2012/12/31/ar-pub-51004

[2] – Kenneth Katzman, Qatar: Governance, Security, and U.S. Policy, Congressional Research Service R44533, March 15, 2017. P. 13

وتعد «قاعدة العديد الجوية » أكبر قاعدة جوية أميركية في منطقة الشرق الأوسط ومن أهمها لقيادة حروبها في المنطقة حيث يتواجد فيها 10 آلاف جندي أميركي بنحوٍ شبه دائم 24 ؛ وقد عدت قطر وجود هذه القاعدة على أراضيها من أهم الضمانات ضد أي تدخل أو هيمنة سعودية عليها. كما يوجد فيها معسكر السيلية الذي يستضيف أكبر قاعدة أميركية للتخزين المسبق للأسلحة خارج الولايات المتحدة. لا بل إن ثمّة إمكانية لأن تنظر الولايات المتحدة في نقل أسطولها الخامس من البحرين المضطربة إلى قطر الأكثر استقراراً. وبوجود هذه القواعد، تمكنت قطر من ضمان أمنها، وهو ما منحها الثقة لبناء سياسة خارجية مستقلة ودينامية.

[3] – بول سالم، وويب دي زيو، مصدر سبق ذكره.

نحو الخارج ، بمعنى انها لا تنتقد النظام ولكنها توجه انتقاد النظام لسياسات الدول الأخرى وخصوصا الإقليمية منها والمعارضة السياسية لقطر، وبعض المراقبين يصفها انها الذراع غير الرسمي للدبلوماسية القطرية ، تعوض فيها دولة قطر نقاط ضعفها الجغرافية والديمغرافية . وهي إحدى أقوى ادوات قطر الناعمة في سياستها الخارجية [1]. وقد سبّبت القناة الإخبارية في حدوث مشاكل دبلوماسية كثيرة للدوحة. فقد ضغطت الولايات المتحدة مراراً على قطر بسبب مواقف الجزيرة المناهضة للولايات المتحدة، عموماً والتغطية السلبية للغزو الأميركي للعراق، بينما سحبت المملكة العربية سفيرها لدى قطر في العام 2002 بعد التغطية الصحافية الناقدة للشؤون المحلية السعودية. ولكن يبدو أن هذه التغطية الانتقادية لقناة الجزيرة أثبتت استقلال دولة قطر في عيون العرب ومنحت المدينة – الدولة صدقيّة ، الا انها كانت من ابرز اسباب الخلاف بل متزايدة وكانت القضية رقم واحد التي طالبت السعودية قطر باغلاقها.

وقد استكملت قطر الدور الإعلامي القوي لقناة الجزيرة بأجندة دبلوماسية طموحة. ففي أوائل العقد الماضي أظهرت قطر نفسها على أنها الوسيط الرئيس في الصراعات الإقليمية، والتي تشمل الصحراء الغربية وليبيا ودارفور وفلسطين ولبنان واليمن وإثيوبيا وإريتريا. كما أقامت قطر علاقات عمل مع إسرائيل وكذلك مع أعدائها المعلنين إيران وحماس وحزب الله. وقد خدم هذا الموقف "المحايد" العديد من المصالح القطرية. إذ ساعد في بناء العلامة الخاصة بقطر كصديقة للجميع في المنطقة، وبالتالي كوجهة محتملة للاستثمار، بل ربما حمى قطر من تداعيات الصراع الإقليمي من خلال الزعم بأنها ليست عدوة أحد؛ حيث إن بناء الاستقرار الإقليمي لا يمكن إلا أن يعزّز إمكانية التنمية الاقتصادية الإقليمية التي كانت قطر تأمل في لعب دور المركز فيها، كما أن من شأن بناء علاقات جيدة مع الجميع أن يزيد مكانة الدوحة العالمية كبلد ذي نفوذ في الشرق الأوسط تلجأ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا واللاعبون العالميون الآخرون إليها. وحتى اندلاع الانتفاضات العربية في كانون الأول/ديسمبر 2010، أكدت قطر مكانتها باعتبارها واحدة من الدول الوحيدة التي لها علاقات جيدة مع الجميع في المنطقة [2].

---

[1] – أنشأت الجزيرة على غرار مشروع قناة أوربت الفضائية بين المملكة العربية السعودية وهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) التي انسحبت من المشروع بسبب الرقابة السعودية. تعاقدت قناة الجزيرة مع العديد من الصحافيين الذين تدربوا في (بي بي سي). تأسّست القناة القطرية بوصفها قناة فضائية خاصة مملوكة لمصالح تجارية مختلفة بما في ذلك أعضاء من الأسرة الحاكمة القطرية، ولكن مجلس الإدارة الذي تعلّم من فشل التجربة السعودية منح القناة هامشاً واسعاً جداً من الحرية التحريرية. أثبتت هذه الفسحة التحريرية أنها مفيدة لقناة الجزيرة بشكل ملحوظ، حيث كانت قادرة على بث برامج انتقادية تحليلية تحظى بشعبية كبيرة حول السياسة العربية والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المثيرة للجدل، واستقطبت هذه البرامج جمهوراً عربياً واسعاً، ومنحت القناة صدقيّة راسخة في الشارع العربي.

[2] – بول سالم، وويب دي زيو، مصدر سبق ذكره.

المطلب الثالث : أسباب الازمة في العلاقات القطرية السعودية

أدّت سياسات قطر إلى خلق معايير جديدة لعلاقاتها مع اللاعبين الرئيسيين في الشرق الأوسط. اذ برزت قطر في الواقع كواحد من أكثر اللاعبين تأثيراً في السياسة الإقليمية ومشابهة في تأثيرها للاعبين أكبر منها بكثير مثل المملكة العربية السعودية أو تركيا، وأكثر تأثيراً من لاعبين كانوا أقوياء في السابق مثل مصر والعراق. وأن تتمكّن مثل هذه الدويلة من الارتقاء إلى مواقع السلطة الإقليمية ليس بالأمر الفريد في التاريخ – على سبيل المثال، حالتا البندقية وفلورنسا، أو حالة سنغافورة في الآونة الأخيرة – لكنه في الواقع انعكاس ملحوظ لتأثير وسائل الإعلام والمال في عالم اليوم.

هذا الوضع القطري لم يرض المملكة العربية السعودية التي لم ترد لقطر ان تنهج هذا النهج المستقل، او الذي رات فيه انه لا يخدم العمل الخليجي المشترك. وتفاعل مع هذا العامل عوامل او اسباب اخرى ادت بالوصول للازمة في العلاقات يمكن ايرادها بالاتي:

1- دور قطر التفاوضي الذي رات فيه دول الخليج خروجا عن توافقها في نيسان 2017، شاركت قطر في صفقة بين أطرف سنية وأخرى شيعية في العراق وسوريا. وكان للاتفاق هدفين. أولهم ضمان عودة 26 رهينة قطري، اختطفهم مسلحون شيعة جنوبي العراق وظلوا في الأسر لأكثر من 16 شهراً. وكان الهدف الثاني السماح بوصول المساعدات الإنسانية والإخلاء الآمن للمدنيين، ووفقاً لنيويورك تايمز، سمحت هذه الصفقة بإخلاء ما لا يقل عن 2000 معتقل مدني من مضايا وحدها. وفقاً لفاينانشال تايمز دفعت قطر لتأمين الصفقة، 700 مليون دولار لمليشيات شيعية في العراق، و120-140 مليون دولار لهيئة تحرير الشام، و80 مليون دولار لحركة أحرار الشام الإسلامية، ما أثار غضب المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة[1].

2- قمة الرياض 2017 في أواخر مايس 2017، زار العديد من قادة العالم، بمن فيهم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المملكة العربية السعودية، وقدم ترامب دعما قويا لجهود السعودية المبذولة ضد الدول والجماعات المتحالفة مع إيران والإخوان المسلمين[2]، وعقدت خلال زيارة ترامب صفقة أسلحة بين البلدين. ورغم ان قطر حضرت القمة، الا ان البعض يرى ان الدول الخليجية اخذت الضوء الاخضر من ترامب لفعل ذلك.

[1] – بيان وزارة الخارجية السعودية، حساب وزارة الخارجية الرسمي .نسخة محفوظة 16 كانون الاول 2019.

[2] – لهذه الأسباب قُطِعت العلاقات مع قطر , الموقع الالكتروني لقناة العربية. نشر وادخل في 5 حزيران 2017 .

3- اختراق المواقع القطرية في حزيران 2017، قالت الحكومة القطرية إن موقع وكالة الأنباء القطرية وغيره من منصات وسائط الإعلام الحكومية تم اختراقها وطبقاً لما ذكرته قناة الجزيرة القطرية، فإن القراصنة نشروا تصريحات وهمية على وكالة الأنباء القطرية الرسمية نسبت إلى أمير قطر، الذي أعرب عن تأييده لإيران، وحماس، حزب الله وإسرائيل. ونقل عن الأمير قوله "إيران تمثل ثقلا إقليميا وإسلاميا لا يمكن تجاهله، وليس من الحكمة التصعيد معها، مؤكدا أنها قوة كبرى تضمن الاستقرار في المنطقة". وقد نفت قطر تلك الأخبار ووصفتها بالكاذبة، وعلى الرغم من ذلك، فقد تجاهلت وسائل الإعلام السعودية والإماراتية تصريحات الحكومة القطرية، وتناولت التصريحات المنسوبة للأمير على نطاق واسع في مختلف وسائل الإعلام العربية، بما في ذلك سكاي نيوز عربية و قناة العربية[1]

4- تسريب رسائل لمسوول من الامارات العربية في مايس 2017 تم تسريب رسائل من حساب البريد الإلكتروني لسفير دولة الإمارات العربية المتحدة في الولايات المتحدة يوسف العتيبة، واعتبرت تلك المراسلات محرجة، لاحتوائها على مراسلات مع مؤسسة إسرائيلية تدعى مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات. تم تغطية التسريبات من قبل قناة الجزيرة وهافينغتون بوست عربي، واعتبر ذلك استفزازاً، وتعميقاً للخلاف بين الجانبين [2].

كانت هذه هي الاسباب وراء الازمة، والواقع ان الازمة وصلت لحالة خطرة ولاول مرة عندما اصدرت كم من الامارات والبحرين قرارات بتجريم كل من يتعاطف مع قطر[3] .

ولغرض حل الازمة، وفي يوم 22 حزيران 2017 سلمت الكويت قائمة من 13 مطلب من الدول الأربعة (السعودية والإمارات والبحرين ومصر) لقطر ومهلة دول المقاطعة قطر 10 أيام لتنفيذها، وتم تسريب هذه المطالب واتهم وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش قطر بتسريبها، بينما اتهم مدير مكتب

[1] – "What is behind the extraordinary Gulf dispute with Qatar?". *Financial Times*. 5 June 2017

[2] – "ANALYSIS: UAE envoy's hacked emails and Qatar's escalating Gulf rift". *Al Arabiya*. 4 June 2017.

[3] – اعتبر النائب العام لدولة الإمارات أن الاعتراض على موقف الدولة أو إبداء التعاطف مع دولة قطر جريمة عقوبتها من 3 إلى 15 سنة سجن، وغرامة لا تقل عن 500 ألف درهم، كما حذرت البحرين من التعاطف مع قطر أو انتقاد الإجراءات التي اتخذتها السلطات واعتبرت التعاطف جريمة قد تصل عقوبتها إلى السجن مدة لا تزيد عن خمس سنوات.

الإعلام في وزارة الخارجية القطرية أحمد بن سعيد الرميحي الدول المقاطعة بتسريب المطالب[1]. ان المطالب وفقا للتسريبات هي [2]:

1. إغلاق قناة الجزيرة[3].
2. قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران وطرد أي عنصر من الحرس الثوري الإيراني موجود على أراضيها، والامتناع عن ممارسة أي نشاط تجاري يتعارض مع العقوبات الأميركية على طهران.
3. إغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر وإيقاف أي تعاون عسكري مع أنقرة.
4. قطع علاقات قطر بالإخوان المسلمين ومجموعات أخرى منها حزب الله وتنظيم القاعدة وتنظيم داعش.
5. امتناع قطر عن تجنيس مواطنين من السعودية والإمارات والبحرين ومصر، وطرد من سبق أن جنستهم، وذلك كجزء من التزامها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول.
6. تسليم قطر كل الأشخاص المطلوبين للدول الأربع بتهم إرهابية.
7. وقف أي دعم لأي كيان تصنفه الولايات المتحدة كيانا إرهابيا.
8. تقديم قطر معلومات تفصيلية عن كل وجوه المعارضة، من مواطني الدول الأربع، الذين تلقوا دعما منها.
9. التعويض عن الضحايا والخسائر كافة وما فات من كسب للدول الأربع، بسبب السياسة القطرية خلال السنوات السابقة، وسوف تحدد الآلية في الاتفاق الذي سيوقع مع قطر.
10. أن تلتزم قطر بان تكون دولة منسجمة مع محيطها الخليجي العربي على كافة الأصعدة، بما يضمن الأمن القومي الخليجي والعربي وقيامها بتفعيل "اتفاق الرياض لعام 2013" و"اتفاق الرياض التكميلي 2014".

---

[1] – "Private Jet Card Comparisons – Know Before You Buy Qatar's Diplomatic Crisis Is Impacting Private Jets Too". *privatejetcardcomparisons.com*. 6 June 2017

[2] – "Arab powers sever Qatar ties, citing support for militants". *Reuters*. 2017-06-06

[3] – فضلا عما ذكرناه حول قناة الجزيرة، فان استمرار قناة الجزيرة باستضافة الشيخ يوسف القرضاوي الذي يُعدّ ناقدًا رئيسًا للنظام المصري، شكل عامل توتر أيضًا، ودرجت الجزيرة على استضافته في برنامج أسبوعي (الشريعة والحياة) واستضافة معارضين مصريين آخرين، مثل أستاذ علم الاجتماع السياسي في الجامعة الأميركية في القاهرة ومدير مركز ابن خلدون، سعد الدين إبراهيم الذي كان يُعدّ معارضًا شرسًا أيضًا لنظام الرئيس مبارك[3].

11. تسليم قطر كافة قواعد البيانات الخاصة بالمعارضين الذين قامت بدعمهم وكذلك إيضاح كافة أنواع الدعم الذي قدم لهم.
12. إغلاق كافة وسائل الإعلام التي تدعمها قطر بشكل مباشر أو غير مباشر.
13. أن يتم إعداد تقارير متابعة دورية مرة كل شهر للسنة الأولى ومرة كل ثلاثة أشهر للسنة الثانية، ومرة كل سنة لمدة عشر سنوات.

ان الموقف القطري الغير معارض لايران، وموقفها من الاحداث الداخلية في مصر، ومعارضتها للثورة المصرية الثانية التي خرجت ضد الاخوان المسلمين، ناهيك عن علاقاتها مع تركيا، كلها اسباب ابرزت الازمة للسطح، وتفاعل معها ادوار المتغيرات الاقليمية والدولية وهو ما سنتناوله في المبحث الثاني من هذا البحث.

نستنتج مما سبق ان العلاقات القطرية السعودية استمرت قوية ومتينة حتي تولي الشيخ حمد اثر انقلاب ابيض مقاليد السلطة في قطر عندما اراد ان يبحث عن دور لقطر يقفز فوق الدور السعودي او على الاقل لايعد تابع له ، الامر الذي شكل بداية للخلافات السعودية القطرية ومنها الخلافات الحدودية والخلاف حول السياسات الخارجية وكذلك النشاط الاعلامي لقناة الجزيرة القطرية الذي عدته السعودية مناوئا لها في كثير من توجهاته.

ثانيا: دور المتغيرات الدولية والاقليمية على الازمة القطرية السعودية

دخلت المتغيرات الاقليمية والدولية على خط الازمة القطرية السعودية لتسهم في تصاعدها بدل تفكيكها، وكانت جهود الوساطات تصطدم بتاثير تفاعلات اقليمية ودولية في محيط تتلاطم امواجه بشكل لا مثيل له في ضل ازمات اقليمية متصاعدة دخلت فيها قطر والسعودية بشكل متضاد مما انعكس على مجمل العلاقات البينية بينهما وكذلك على الوضع الاقليمي في المنطقة.

سنتناول في هذا المبحث المتغيرين الدولي والاقليمي ، اعتقادا منا ان المتغير الاقليمي لا سيما المتغير الامريكي لعب دورا فاعلا في استمرار الازمة وافشال الجهود الرامية الى تفكيكها.

المطلب الاول :المتغيرات الدولية سنناقش في هذا المطلب فرعين، الاول دور المتغير الامريكي، والثاني دور المتغيرات القوى الدولية الاخرى.

اولا : دور متغير الولايات المتحدة: منذ ان اصبحت الولايات المتحدة القوة المهيمنة الاولى على منطقة الخليج العربي، وهي تعد الفاعل المؤثر الاول في كل ما يحصل، ولا يمر قرار سياسي على مستوى السياسات الخليجية العليا الا بعد ان يعلم قادة الخليج الموقف الامريكي منه. ولذلك نجد انه بالرغم من البرود الشديد الذي اصاب العلاقات الامريكية الخليجية في عهد ادارة الرئيس السابق باراك اوباما، الا ان تلك الادارة باعت دول الخليج أكبر كميات أسلحة في تاريخ العلاقات الخليجية – الأميركية، حيث وصل ثمن مبيعات السلاح الذي أبدت السعودية اهتمامًا بشرائه خلال ثمانية أعوام من حكم أوباما إلى 115مليار دولار[1]. وهذا يعني قوة المتغير الامريكي في كل الاوقات.

وحالما فاز المرشح الجمهوري دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة عام 2017، بذلت جهودا اماراتية وسعودية للتعامل المفتوح مع ادارة ترامب. وكُشف عن اجتماعات عدة عُقدت بين فريق الرئيس الجديد وممثلين عن الإمارات والسعودية، منها زيارة لولي عهد أبوظبي، محمد بن زايد، غير معلنة إلى نيويورك، ولم تُبلّغ إدارة أوباما المنتهية ولايتها بها[2]، حيث اجتمع خلالها بفريق الرئيس ترامب، كما كُشف عن اجتماع اجتماع آخر، رتّبه مستشار بن زايد، الأميركي من أصل لبناني جورج نادر، بين ممثل عن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس شركة بلاك(ايريك برنس) الذي عينت شقيقته وزيرةً للتعليم في إدارة الرئيس ترامب[3]

لقد بدا ترامب أكثر استعدادًا لتفهّم مواقف الدول التي فرضت الحصار على قطر، بل خططت للقيام بعمل عسكري ضدها (كما كشف عن ذلك أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الذي تولّت بلاده القيام بدور الوساطة في الأزمة الخليجية[4].

---

[1] – William D. Hartung, "U.S. Arms Transfers to Saudi Arabia and the War in Yemen," *Security Assistance Monitor*, 9/7/2016, accessed on 8/9/2019

[2] – مروان قبلان، قطر والولايات المتحدة ، مصدر سبق ذكره، ص 54

[3] – Adam Entous, Greg Miller, Kevin Sieff & Karen DeYoung, "Blackwater Founder Held Secret Seychelles Meeting to Establish Trump-Putin Back Channel," *The Washington Post*, 3/4/2017, accessed on 8/9/2019, at: https://wapo.st/2QlabT2

[4] – مروان قبلان، قطر والولايات المتحدة ، مصدر سبق ذكره، ص 54، نقله عن:

Remarks by President Trump and Emir Sabah al-Ahmed al-Jaber al-Sabah of Kuwait in Joint Press Conference," *Foreign Policy*, The White House, 7/9/2017, accessed on 8/9/2019, at: https://bit.ly/2Fexkkg

وعند اندلاع الازمة، جاءت ردة الفعل الأولية على الأزمة من وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون الذي طالب، أثناء زيارته أستراليا، بضرورة حل الأزمة بطرق سلمية. لكنّ الموقف الأميركي دخل بعد ذلك في حالةٍ من الغموض والتضارب عندما نشر الرئيس دونالد ترامب تغريدةً على حسابه على توتير في اليوم التالي (6 حزيران/ حزيران) تبنى فيها مواقف الدول المحاصرة، وأكد أنّ ما حصل هو أحد ثمار زيارته إلى المنطقة، في إشارة إلى قمة الرياض التي طالب فيها ببذل مزيد من الجهود لمواجهة ما أسماه "الإرهاب الإسلامي بكل أشكاله"، مشيرًا إلى حركة حماس، إلى جانب تنظيمي "القاعدة" و"داعش". وقد امتد التناقض في الموقف الأميركي ليشمل البنتاغون، الذي أشاد بالجهود التي تبذلها قطر في محاربة تمويل الإرهاب. وكان ترامب نفسه قد أعلن في مؤتمر الرياض أن قطر حليف إستراتيجي في مكافحة الإرهاب[1].

وعلى الرغم من أن التضارب في مواقف إدارة ترامب بدا كأنه انتهى مع تكليف وزارة الخارجية بملف إدارة الأزمة الخليجية، فإنه بعد أقل من ساعةٍ فقط على تصريح تيلرسون بتخفيف الحصار عن قطر وحل الأزمة بالحوار، عاد ترامب ليتهم قطر "بتمويل الإرهاب وعلى أعلى المستويات"، ورأى أن الخطوات التي تقودها السعودية ضد قطر "صعبة ولكنها ضرورية". وبدا ترامب كأنه يقوض موقف وزير خارجيته وصدقيته في حلّ الأزمة[2].

لقد أكدت تصريحات ترامب وجود انقسامٍ عميقٍ في إدارته بين التيار الواقعي الذي تمثله وزارتا الخارجية والدفاع ويحرص على المحافظة على وحدة التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن في الحرب ضد تنظيم "داعش"، والذي تعد قطر جزءًا أساسيًا منه وشريكًا إستراتيجيًا فيه، وبين تيار شعبوي يرى كلّ ما هو إسلاميٌ إرهابيًا وكلّ عملٍ خيريٍ تمويلًا للإرهاب. ويقدم التيار الأخير العلاقات الدولية بلغة التجارة، فهو مستعدٌ لتسويق الصمت عن اتهام السعودية بتوليد الإرهاب مقابل الصفقات التجارية. من جهة ثانية، سرى اعتقاد بأن ترامب ربما يستغل الأزمة الخليجية ويحاول تأجيجها لصرف الانتباه عن كابوس التحقيقات في موضوع التدخّل الروسي في انتخابات الرئاسة الأميركية، والذي بدأ يأخذ مسارًا أكثر جدية

[1] – المواقف الدولية بشأن الأزمة في الخليج: إجماع دولي على الحل السلمي وتضارب مواقف الإدارة الأميركية، معهد الدوحة للدراسات.

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The_World_Reacts_to_the_Gulf_Crisis_International_Consensus_and_US_Contradictions.aspx

[2] – Trump seems to undercut Tillerson's remarks on Qatar," *The Washington Post*, 9/6/2017, accessed on 15/6/2017, at: https://goo.gl/VTzJuS

بعد الشهادة التي أدلى بها المدير السابق لمكتب التحقيقات الفيدرالي جيمس كومي، واتهم فيها ترامب بالكذب في أسباب إقالته من منصبه، وأنه أقاله بسبب إصراره على المضي في التحقيقات بموضوع التدخل الروسي وعلاقة مساعدين لترامب بروسيا[1].

ويرى البعض إنّ الخلاف تصاعد بعد زيارة ترامب إلى المنطقة. فبعد أيام من وصم المجتمعين في الرياض إيران بأنها دولة راعية للإرهاب، اتهمت كل من الرياض وأبوظبي، قطر، بمحاولة فك العزلة عن طهران. وشنت وسائل إعلام ومشاهير وصحف خليجية هجومًا على قطر، متهمين إياها بطعن جيرانها بخنجر إيران. و يرى المحللون أنّ السعودية والإمارات – بعد أن ظفرا بصداقة ترامب– تسعيان إلى سحق أي معارضة تعرقل التحالف ضد نفوذ إيران في المنطقة. وهما تمارسان ضغوطات على قطر حتى تكف عن دعم حركات الإسلام السياسي مثل الإخوان المسلمين، وحماس . وفي يوم التاسع من حزيران 2017 صرح الرئيس الأميركي دونالد ترامب من البيت الأبيض، بأن قطر " ممولة للإرهاب على أعلى المستويات.... علينا وقف تمويل الإرهاب، وإنه حان الوقت لقطر أن تنهي تمويلها للإرهاب. يجب أن ينهوا هذا التمويل ونشر الآيديولجية المتطرفة" [2].

وعلى الرغم من أن لقطر علاقات استراتيجية وثيقة مع الولايات المتحدة، خصوصًا منذ أن استضافت في قاعدة العديد في عام 2003 القوات الأميركية، وتحوّلت إلى أكبر قاعدة عسكرية للجيش الأميركي خارج الأراضي الولايات المتحدة، فإن هذه العلاقة كانت أبعد ما تكون عن علاقة التبعية، بل إنها كانت تخضع دائمًا لمدّ وجزر، بسبب اختلاف المصالح والاهتمامات والتحديات التي تواجه الطرفين. مع ذلك، بقيت المصالح المشتركة وحاجة كل طرف منهما إلى الآخر تمنع وصول اختلافهما بشأن مقاربة الكثير من قضايا المنطقة، مثل إيران وتيارات الإسلام السياسي والصراع العربي – الإسرائيلي وغيرها، إلى مرحلة الأزمة. ويمكن القول إن أزمة حصار قطر جعلت حاجة كل طرف منهما إلى الآخر تزداد، خصوصًا في ضوء حاجة الولايات المتحدة إلى الأدوار الفريدة التي تضطلع بها قطر والناتجة من

[1] – Former FBI chief Comey says he was fired to stop Russia inquiry, and accuses Trump of 'lies, plain and simple'," *Los Angeles Times*, 8/6/2017, accessed on 15/6/2017, at: http://www.latimes.com/politics/la-na-pol-comey-hearing-20170608-story.html

[2] – President Trump's Speech to the Arab Islamic American Summit," The White House, Office of the Press Secretary, , 17/5/2017, accessed on 15/6/2017, at: https://goo.gl/9KeKQ0

رغبتها في الحفاظ على درجة من الاستقلالية وسعيها للاحتفاظ بعلاقات مع جميع الأطراف في المنطقة، خصوصًا تلك التي لا تستطيع واشنطن التواصل معها إلا من خلال وسيط[1].

ثانيا: دور المتغيرات الدولية الاخرى: من المهم معرفة ماهي ادوار المتغيرات الاخرى الخاصة بالقوى الدولية، لا سيما وان الامر متشابك ومعقد.

1- فعلى صعيد دور المتغير الروسي قال الكرملين إن من مصلحة روسيا أن يكون الوضع في الخليج "مستقرا وسلميا" وقال ديمتري بيسكوف المتحدث باسم الكرملين في مؤتمر صحفي عبر الهاتف إن موسكو تأمل أيضا ألا يؤثر الخلاف الدبلوماسي الحالي مع الخليج على "العزم المشترك" في الحرب على "الإرهاب الدولي [2].

لقد اتسم الموقف الروسي مع بداية الأزمة بالحذر، لكنّه لم يلبث أن تطور، عندما عرضت موسكو تزويد قطر بالمواد الغذائية نتيجة الحصار الذي تتعرّض له. كما دعا وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى تسوية الأزمة على طاولة الحوار "من أجل إزالة كل ما يبعث على القلق". ثمّ أكد لافروف هذا الموقف في مؤتمر صحافي جمعه مع وزير الخارجية القطري، إذ قال: "إن قرار بعض الدول العربية قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدوحة أثار قلق موسكو، فروسيا لا يمكن أن يسرها تدهور العلاقات بين شركائها"[3]. ويبين هذا الموقف أن موسكو لم تنجرَّ الى تأييد المواقف السعودية والإماراتية ضد قطر، على الرغم من العلاقة الوثيقة التي بنتها أبو ظبي مع موسكو، وبخاصة أنّ ولي عهد أبو ظبي قام بدورٍ بارزٍ في إنشاء قناة تواصل خلفية بين الكرملين وإدارة الرئيس دونالد ترامب.

2- المانيا: بدا الموقف الألماني من الأزمة الخليجية منذ اندلاعها وواضحًا؛ إذ طالب وزير الخارجية الألماني غابرييل زيغمار بضرورة رفع الحصار المفروض على قطر لأنه يضرّ بجهود محاربة الإرهاب. وقد جاء الموقف الألماني من الأزمة في جزءٍ منه كردة فعلٍ على سياسات الرئيس ترامب في منطقة الخليج واتجاه الاتحاد الأوروبي، حيث أخذت ألمانيا تحاول القيام بدورٍ أكثر فاعلية دوليًا من خلال البوابة الأوروبية خاصة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وفوز مكرون برئاسة فرنسا. واتضح

[1] – مروان قبلان، قطر والولايات المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص 70.

[2] – "في اتصال هاتفي مع نظيره القطري.. لافروف يدعو إلى الحوار بين دول الخليج" .*arabic.rt.com* .روسيا اليوم العربية . 05.06.2017.

[3] – لافروف يدعو للحوار لحل الازمة القطرية"، روسيا اليوم، 2017/6/10

ذلك الميل في السلوك الألماني في تصريحات زيغمار لصحيفة هاندلسبلات الألمانية تعليقًا على الأزمة الخليجية؛ إذ قال: "إن انتهاج مثل هذا الأسلوب "الترامبي" في التعامل مع قطر "يشكل خطورةً كبيرةً جدًا في منطقة هي في الأساس مشحونة بالأزمات. إن الاستمرار في التصعيد ليس في مصلحة أحد"[1].

3- فرنسا: دعت إلى حل الخلاف الخليجي بالحوار، إذ أعرب الرئيس مكرون عن تأييد بلاده لكلّ المبادرات الداعمة لتعزيز التهدئة، وأبدى بيانٌ صادرٌ عن الرئاسة الفرنسية عزم فرنسا القيام بمساعٍ وجهودٍ من خلال التشاور مع الدول الصديقة لإيجاد حل للأزمة[2].

4- باكستان: أعلنت الخارجية الباكستانية، أن إسلام آباد لا تعتزم قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر في الوقت الراهن، على غرار ما فعلته كل من السعودية ومصر والبحرين والإمارات وغيرهم [3].

5- إسرائيل: صرح ليبرمان قوله: "حتى الدول العربية بدأت تدرك أن الخطر على المنطقة ليس إسرائيل بل الإرهاب. إنها فرصة للتعاون" [4].

مما سبق نستنتج ان المتغير الدولي الاهم فعلا ومكانة هو المتغير الامريكي الذي كان لحضوره التاثير الاكبر في مجريات الازمة.

المطلب الثاني: دور المتغير الاقليمي

سنعمد في هذا المطلب الى دراسة دور كل من المتغير المصري والمتغير الايراني والمتغير التركي.

اولا : المتغير المصري: لم تُخفِ مصر امتعاضَها من تغطية قناة الجزيرة الشأن المصري والعربي والدولي، والأدوار الإقليمية التي تقوم بها قطر، وحين زار الرئيس المصري الاسبق حسني مبارك الدوحة،

[1] – تصريح وزير الخارجية الألمانية جابرييل بشأن الصراع في شبه الجزيرة العربية، المركز الألماني للإعلام، وزارة الخارجية الألمانية .2017/6/7

[2] – Crise dans le Golfe: le président français Emmanuel Macron appelle à "l'unité" et à "l'apaisement"," *Les Nouvelles Calédoniennes*, 7/6/2017, accessed on 15/6/2017, at : https://goo.gl/Kqu1Sb

[3] – باكستان لا تعتزم قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر روسيا اليوم , نشر في 5 حزيران 2017 وادخل في 5 حزيران 2017 .نسخة محفوظة 3 في ايلول 2018

[4] – "ليبرمان: قطع العلاقات مع قطر فرصة ممتازة لتوحيد الجهود مع إسرائيل" .*arabic.rt.com*. روسيا اليوم العربية . .05.06.2017مؤرشف من الأصل في 7 يوليو 2019.

طلب زيارة مقر قناة الجزيرة، وقد عبر عن موقفه منها بالقول: "كل هذا الضجيج يصدر عن علبة الكبريت هذه"،في إشارة إلى صغر المبنى، في مقابل قوة تأثيرها"[1].

ساءت العلاقات القطرية – المصرية أكثر بعد غزو العراق في عام 2003 ، حيث اقتربت قطر من مواقف تركيا وإيران وسورية. وخلال العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز/ يوليو 2006 ، اتخذت قطر موقفًا أقرب إلى "محور المقاومة" في مواجهة ما كان يُسمّى في حينها "محور الاعتدال" المكوّن من مصر والسعودية والإمارات والأردن. ووصلت هذه العلاقات بينهما إلى مرحلة القطيعة، لمّا دعت قطر إلى عقد قمة عربية لبحث العدوان الإسرائيلي على غزة، في كانون الثاني/ يناير 2009 ، وهي القمة التي عارضتها مصر والسعودية. كانت مصر تحاول احتكار ملف غزة، باعتبارها الدولة العربية الوحيدة التي تتصل بحدود مع القطاع. ولمّا فازت حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية في عام 2006 ، ثم استولت على السلطة في غزة في حزيران/ حزيران 2007 في عملية وقائية استهدفت إجهاض محاولة إسقاطها من السلطة الفلسطينية بالتنسيق مع "محور الاعتدال" العربي، ازدادت علاقة مصر سوءًا مع الحركة وفرضت حصارًا على القطاع. وعلى خلاف ذلك، أقامت قطر علاقات وثيقة مع حماس ودعمت سلطتها في غزة، وقدّمت مساعدات مالية وعينية كبرى إلى سكان القطاع، بما في ذلك دفع رواتب الموظفين وتقديم شحنات من الوقود لتشغيل محطة الكهرباء الرئيسة في القطاع. وهو ما فسّرته مصر بأنه محاولة من قطر لمنافستها على نفوذها في غزة [2].

وأدّى ترشيح قطر في عام 2010 ممثلً عنها لرئاسة جامعة الدول العربية في مواجهة مرشح مصر، بعد انتهاء ولاية عمرو موسى في أيار/ مايو 2011 ، دورًا أيضًا في زيادة التوتر بين البلدين؛ إذ اعتبرت القاهرة أن تقدم قطر للحصول على المنصب ، الذي احتكرته مصر تاريخيًا منذ نشأة الجامعة العربية في عام 1945[3]

وفي عام 2014، أقدمت السعودية والإمارات والبحرين على قطع علاقاتها مع قطر. وكانت مصر هي سبب النزاع؛ إذ دعمت قطر الإخوان المسلمين، بينما مولت السعودية وأبوظبي الانقلاب العسكري الذي أطاحهم. كما تستضيف قطر مسئولين من حماس وطالبان. ويرى المحللون أنّ هدف

[1] – Diane Singerman & Paul Amar (eds.), *Cairo Cosmopolitan: Politics, Culture and Urban Space in the New Globalized Middle East* (Cairo: American University Press, 2009), p. 163.

[2] – مروان قبلان، قطر والولايات المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص ص 61-62.

[3] – Hugh Ekin, "The Strange Power of Qatar," The New York Review of Books, 27/10/2011, accessed on 8/9/2019, at: http://bit.ly/2lEXd3M

السعودية من ذلك هو أن تُري قطر أنّها تعمل بما يفوق وزنها الاستراتيجي. وخلال انتفاضات الربيع العربي، دعمت قطر – دونًا عن جميع حكومات الشرق الأوسط– المجموعات التي تنادي بالتغيير، طالما لم يقتربوا من دول الخليج.

وهكذا تنامت قوة الإخوان المسلمين. لكن قطر سحبت دعمها لهم بسبب تهديدات جيرانها في 2014. وتسعى قطر إلى أن تكون الوسيط الذي لا غنى عنه في المنطقة. فلدى قادتها علاقات مع مختلف الأطراف، مثل الولايات المتحدة وطالبان. وقد ضعُف موقعها بوصفها طرفًا محايدًا عندما دعمت أطراف بعينها خلال انتفاضات الربيع العربي.

لقد أتاحت قطر الحماية لكثير من أعضاء جماعة الاخوان المسلمين بعد عزل الرئيس السابق محمد مرسي، أحد قادة الجماعة المحظورة حاليا من قبل الحكومة المصرية، والمصنفة بأنها "إرهابية" من طرف الإمارات والسعودية. كما سعت في أعقاب ثورات الربيع العربى إلى تعظيم دورها الإقليمي من خلال تمويل ودعم جماعات تحمل أجندات لخدمة مصالحها بالمنطقة ، ومن أبرزها دعم جماعة الإخوان المسلمين في مصر وهو ما كان سيضعها في المواجهة مع الدور السعودي في الخليج، كما سعت قطر لتقديم نفسها كحليف قوى للغرب وأمريكا خاصة خلال حكم الرئيس السابق باراك أوباما، ودعمت قطر هذه التوجه عبر منابرها الإعلامية ليحل الإخوان محل السلفيين، ودعمت وجود حكومات تحمل هذه التوجه في عدد من الدول العربية ومنها مصر وتونس.

وقد قررت الحكومة المصرية قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر في ظل إصرار الحكم القطري على اتخاذ مسلك معادي لمصر، وفشل كافة المحاولات لإثناءه عن دعم التنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها تنظيم الإخوان الارهابي، وإيواء قياداته الصادر بحقهم أحكام قضائية في عمليات إرهابية استهدفت أمن وسلامة مصر، بالإضافة إلى ترويج فكر تنظيم القاعدة وداعش ودعم العمليات الإرهابية في سيناء، فضلا عن إصرار قطر على التدخل في الشؤون الداخلية لمصر ودول المنطقة بصورة تهدد الأمن القومي العربي وتعزز من بذور الفتنة والانقسام داخل المجتمعات العربية وفق مخطط مدروس يستهدف وحده الأمة العربية ومصالحها. كما اعلنت مصر غلق أجوائها وموانئها البحرية أمام كافة وسائل

النقل القطرية حرصاً على الأمن القومي المصري، وستتقدم بالإجراءات اللازمة لمخاطبة الدول الصديقة والشقيقة والشركات العربية والدولية للعمل بذات الإجراء الخاص بوسائل نقلهم المتجهة إلى الدوحة [1].

ثانيا: المتغير الايراني: ويعد هذا المتغير من اكثر المتغيرات المؤثرة في الازمة، ذلك ان قطر اتهمت من قبل الدول الخليجية الثلاث بالتساهل مع ايران ومغازلتها وهذا لا يتسق وسياسات القوى الخليجية.

لقد كان سبب اشتعال الأزمة هي تصريحات بثتها وكالة الأنباء القطرية وجهها أمير قطر لانتقاد ما أسماه «المشاعر المعادية لإيران»، ولكن سارع المسؤولون القطريون إلى إنكار التصريحات، متهمين قراصنة باختراق وكالة الأنباء الرسمية. لكن الانتقادات السعودية والإماراتية تصاعدت بشدّة بعد أن اتصل الشيخ تميم بالرئيس الإيراني حسن روحاني في تحدٍ للمملكة [2] .

وقد عبر الرئيس الإيراني حسن روحاني عن استعداده للحوار لحل الأزمة[3]. وقال التلفزيون الإيراني الرسمي إن إيران دعت قطر والسعودية ودولا خليجية عربية أخرى إلى حل خلافاتها بالطرق الدبلوماسية وقالت إن أي تصعيد في التوترات لن يساعد في حل الأزمة في الشرق الأوسط. وقال بهرام قاسمي المتحدث باسم الخارجية الإيرانية "لحل الخلافات الإقليمية والخلاف الراهن، يتعين عليهم انتهاج الأساليب السلمية والحوار الشفاف والدبلوماسية". وأضاف "لن تستفيد أي دولة في المنطقة من تصاعد حدة التوترات".

لقد تلقفت إيران الهجمة الإعلامية على قطر منذ بدايتها في 24 أيار/ مايو 2017، باعتبارها فرصةً لتقوية مواقفها في مواجهة السعودية، وبخاصة أنّها عدّت قمة الرياض موجّهة ضدها، كما رأت أنّ الأزمة الخليجية تعدّ من إفرازات هذه القمة وزيارة ترامب إلى السعودية. لذلك، بادر الرئيس الإيراني حسن

[1] – في 21 ايار 2017 قام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في قمة الرياض يتحدث عن ضرورة مواجهة «الدول التي تدعم الإرهاب» في ما رأه محللون إشارة واضحة لقطر بسبب موقفها من تغييرات السلطة في مصر عام 2013، الأمر الذي تبعه كلمة تأييد من الملك السعودي سلمان بن عبدالعزيز، قائلًا للسيسي «المملكة تدعمكم بقوة".

[2] – هناك تنافس إقليمي بين المعسكرين السني – بقيادة السعودية– والشيعي، بقيادة إيران. فكلا القوتين النفطيتين تقفان على طرفي نقيض من كافة الصراعات في المنطقة. وخلال البيان الذي أصدرته المملكة لتبرير الخطوة، قالت إنّ «قطر تزعزع استقرار المنطقة بدعمها الجماعات الإرهابية مثل الإخوان المسلمين، وتنظيم الدولة، والقاعدة». واتهموا قطر بدعم الجماعات الإرهابية الموالية لإيران في شرق السعودية والبحرين.

[3] – في نفس الوقت، قال المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي – الذي يتمتع بسلطات أكبر من روحاني– إنّ النظام السعودي سيسقط بسبب سياساته في اليمن.

روحاني إلى الاتصال بأمير قطر تميم بن حمد آل ثاني بتاريخ 27 أيار/ مايو 2017، تحدث فيه عن أهمية الحوار المتكافئ بين الدول المطلة على الخليج. ومع انتقال الهجمة من المستوى الإعلامي إلى المستوى الدبلوماسي وإغلاق الحدود مع قطر، أعرب اتحاد المصدرين الزراعيين الإيرانيين عن استعداد إيران لتزويد قطر بالمواد الغذائية، بدلًا من تلك التي كانت تصلها عن طريق الدول الخليجية، وبخاصة السعودية. وفي 11 حزيران/ حزيران 2017، أرسلت إيران إلى قطر خمس طائرات تحمل أطنانًا من الخضروات والفواكه[1].

ثالثا: المتغير التركي : قال وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو، إنه يشعر بالأسى للخلاف بين قطر ودول عربية أخرى ودعا للحوار لحل النزاع. وأضاف في مؤتمر صحفي "نعتبر استقرار منطقة الخليج من وحدتنا وتضامننا. أيضا "تطرأ بعض الأمور بين الدول بالطبع لكن الحوار يجب أن يستمر تحت أي ظرف لحل المشكلات سلميا. نشعر بالأسى للوضع الحالي وسنقدم أي مساندة لإعادة الوضع لطبيعته".

وقد عمدت تركيا مباشرة بعد قطع الدول الخليجية الثلاث علاقاتها مع قطر إلى محاولة القيام بدور الوسيط لحل الأزمة الدبلوماسية، فقد أجرى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، محادثات هاتفية مع أمير قطر والملك السعودي وأمير الكويت، عرض فيها المساعدة لحل الأزمة، سارعت تركيا إلى تزويد قطر بالبضائع والمنتجات الغذائية التركية الأساسية. وقد مثّل الدعم التركي لقطر عاملَ توازنٍ مهمٍ في الأزمة، واعتبر الرئيس التركي أن قرار إقامة قاعدة عسكرية في قطر يهدف إلى حماية منطقة أمن الخليج بشكل عام، وأنها ليست موجهة ضد أي دولة خليجية[2]

وقد صادق البرلمان التركي على قانون لنشر قوات من الجيش التركي في قاعدة عسكرية تركية قي دولة قطر تتضمن 5 آلاف جندي تركي سيتم البدء في إرسالهم. ويتضمن القانون التصديق على اتفاقية بين تركيا وقطر تسمح بوجود قوات برية تركية على الأراضي القطرية، وكذلك التصديق على

[1] – إيران ترسل خمس طائرات محملة بالأغذية إلى قطر"، بي بي سي عربي، 2017/6/11، شوهد في 2017/6/12، في: http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40241210

[2] – البرلمان التركي يصادق على مشروع قانون تمركز قوات عسكرية تركية في قطر"، ترك برس، 2017/6/7، شوهد في 2017/6/16، في: http://www.turkpress.co/node/35366

التعاون العسكري بشأن تدريب وتأهيل قوات الدَرَك بين تركيا وقطر[1]. اما وزير خارجية قطر يقول أن قطر ليست مستعدة للاستسلام وأن قدوم القوات التركية هو لأمن المنطقة وأن إيران ستخصص 3 موانئ لقطر.

نستنتج مما سبق ان المتغيرات الدولية والاقليمية لعبت دورا مؤثرا في الازمة السعودية القطرية، كل حسب مصالحه، وكان الدور الاكثر تاثيرا هو دور المتغير الامريكي ومن بعده دور المتغير المصري ثم المتغير التركي فالإيراني. ولم تكن اغلب تلك الادوار ايجابية ربما باستثناء دوري عمان والكويت، اللذان هدفا لانهاء الازمة الخليجية التي عصفت بالعمل الخليجي المشترك، اما الادوار الاقليمية والدولية فانها عمدت لتوظيف الازمة لتحقيق اهدافها الذاتية عامدين لتصعيد حدة الازمة الامر الذي يعطي توجها لان العرب يخسرون دوما بسبب ازماتهم بينما يربح الاخرون منها.

الخاتمة

شكلت الازمة القطرية السعودية نموذجا واضحا للخسارة الكبيرة التي تتعرض لها الدول العربية جراء ازماتهم البينية، وكيف ان القوى الاقليمية والدولية الفاعلة تستفيد منها الى اقصى حد، وهذا ما تناولناه في البحث، عندما عمد ترامب الى الاستفادة من كلا الدولتين لتسويق (الدعم الامريكي لهما) واستبداله بصفقات عسكرية انقذت الاقتصاد الامريكي المتعب، و الامر ذاته ينطبق على تركيا وايران اللتان نجحتا في تحقيق مكاسب اقليمية على حساب الجانب العربي المختلف والمنقسم على نفسه. بيد ان أي ازمة لا تستمر الى مالا نهاية، واذا كانت المتغيرات الاقليمية والدولية لعبت دورا سلبيا الى حد كبير في موضوعنا هذا، فان التغيير الذي حصل على مستوى الادارة الامريكية وتولي الديمقراطيين للسلطة اعاد حسابات السعوديين انطلاقا من ادراكهم ان مواقف بايدن ليست مؤيدة لهم وانها ستختلف كثيرا عن مواقف ادارة ترامب والا فان السعودية ستتعرض لضغوطات شديدة تؤثر عليها سلبا.

بيد ان التحسن الذي اصاب العلاقات ليس وليد اللحظة الانية، بل ان له مقدمات وبوادر، ومن تلك الامور المشروع النفطي القطري في مصر، حيث نجحت "قطر للبترول" في تشغيل مشروع مصفاة لتكرير النفط، في أكبر استثمار لهذه الشركة السيادية في دولة عربية. ورغم أن المشروع وُقع في عهد

[1] – "موسوعة الجزيرة مقالة "ماذا يعني ارسال قوات تركية الى قطر" نشر بتاريخ 2017/6/7 ولوج بتاريخ 2017/6/8" .مؤرشف من الأصل في 26 /9/ 2018.

الرئيس المصري السابق محمد مرسي، إلّا أن تشغيله لم يكن ليأتي لولا ضوء أخضر من الحكومة المصرية التي تعدّ طرفاً رئيسياً في حملة مقاطعة قطر.

وهناك مؤشر آخر، فقطر كانت حاضرة في اجتماع استثنائي عُقد في الرياض بداية شهر أكتوبر/تشرين الأول، وأكدت إدانتها في الاجتماع لـ"الهجمات والتهديدات المتزايدة مؤخراً على المنشآت النفطية وسلامة وأمن الملاحة البحرية"، في ردٍ مباشر على الحوثيين وإيران.

كما أن وزارة الخارجية السعودية، ومنذ إعفاء عادل الجبير من منصبه، وتعيين إبراهيم العساف محله، ثم فيصل بن فرحان آل سعود، لم تعد تصدر تعليقات هجومية على قطر، عكس فترة عادل الجبير الذي لم يكن يفوّت أي فرصة، سواء في حواراته مع وسائل الإعلام أو تغريداته على توتير، لانتقاد الدوحة. وما يؤكد وجود توجه سعودي نحو التهدئة، أن مسؤولاً سعودياً رفيعاً تحدث لشبكة بلومبيرغ عن أن الدوحة اتخذت "خطوات لخفض التوتر مع جيرانها، ومن ذلك سنها لقانون ضد تمويل الإرهاب"، رغم أنه لا يزال ينتظرها المزيد من العمل، حسب المسؤول السعودي.

واذا كان البعض رأى أن "بارقة الأمل لن تصل حدّ حلّ الخلاف بشكل كامل، بل فقط تفكيك الأزمة". ذلك أنه من الصعب على قطر أن تقطع مع الإخوان المسلمين، فالأمر يتعدىّ مجرّد وجود أفراد من الإخوان في قطر، إذ "تتبنى الدوحة سياساتهم، خاصة في تدبيرها للملف المصري ، في وقت تبقى فيه القاهرة مهمة لدول الخليج"، الا انه تبقى الليونة ممكنة في تطبيق المطالب، فهناك إمكانية ظهرت في المشاورات بأن يتم إعادة رسم سياسات قناة الجزيرة بدلاً من إغلاقها، وأن يتم كذلك إعادة تشكيل العلاقات القطرية – التركية، والهدف إبعاد أيّ ضرر على أمن الخليج، حسب تعبيره.

لقد تكشف اثر التقارب القطري السعودي في البيان الختامي لقمة مجلس التعاون الخليجي المنعقد يوم الخامس من كانون الثاني 2021 عندما وجه الاتهام لايران بانها تؤدي دورا سلبيا على صعيد امن المنطقة، الامر الذي ردت عليه ايران بانه بيان مرفوض وان الدعاءات كاذبة وانها ترفض أي تدخل في برامجها السياسية والعسكرية.

واخيرا يبدو ان التطورات المقبلة عليها المنطقة تتطلب تقاربا سعوديا قطريا، اذ ان المنطقة ترقد على بركان ساخن قابل للانفجار في أي لحظة، في ظل تصعيد ايراني مع الولايات المتحدة واسرائيل،

واتجاه اسرائيل نحو رفع نسبة التطبيع مع الدول العربية، ومشروع قرن جديد سيكافأ فين النظام المنصاع، ويعاقب فيه النظام الممانع.

وفي ختام البحث فانا نوصي بان يستفيد العراق من التقارب السعودي القطري في تعزيز دور العراق العربي والاقليمي، فالعراق بحاجة للدعم الخليجي لا سيما الدعم الاقتصادي للخلاص من ازمته الاقتصادية وكذلك الاتفاق على محاربة كل اشكال التطرف والارهاب والبدء بانتهاج سياسة خليجية عربية قائمة على حسن الجوار والتعاون المتبادل، وحسنا فعلت الحكومة العراقية بالاستفادة من مشروع الربط الكهربائي مع دول الخليج الذي سيخدم المشروع العراقي بشكل كبير.